

وزارة الاقتصاد الوطنى

قرار وزارى

رقم ٢٠٠٥/٢٦

باستثناء شهادات المنشأ والفواتير والوثائق المصاحبة للبضائع المستوردة من الدول المنضمة إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية من التصديق

استنادا إلى المرسوم السلطانى رقم ٩٧/٧٢ بالموافقة على انضمام السلطنة إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ،
وإلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى جلسته رقم ٩٨/٦ بتاريخ ٢٠/١٠/١٤١٨ هـ الموافق ١٧/٢/١٩٩٨ م والمصدق عليه بموجب الاتفاق الذى تم فى ذات الجلسة ،
وإلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى جلسته رقم ٢٠٠٤/١٧ المنعقدة بتاريخ ٦ شعبان ١٤٢٥ هـ الموافق ٢١ سبتمبر ٢٠٠٤ م والمصدق عليه فى جلسته رقم ٢٠٠٤/١٩ المنعقدة بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤٢٥ هـ الموافق ٥ أكتوبر ٢٠٠٤ م بشأن إصدار قرار بإلغاء التصديق على شهادات المنشأ والوثائق المصاحبة لها للبضائع المستوردة من الدول المنضمة إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

المادة الأولى : تستثنى شهادات المنشأ والفواتير والوثائق المصاحبة للبضائع المستوردة من الدول المنضمة إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية من التصديق عليها من قبل سفارات وقنصليات السلطنة .

المادة الثانية : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

أحمد بن عبد النبى مكى
وزير الاقتصاد الوطنى
نائب رئيس مجلس الشؤون
المالية وموارد الطاقة

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٧٨٨)
الصادرة فى ٢/٤/٢٠٠٥ م